

المحور الثالث/ المؤسسات الاجتماعية والسلطة والشرعية الاجتماعية بين المركزية والاستقلالية

المحاضرة الثانية: السلطة والمؤسسات الاجتماعية بين الاستقلالية والتحكم المركزي

01* المركزية والاستقلالية المؤسسية:

نقصد بالاستقلالية والمركزية المؤسسية هنا، تلك الحالة التي تتعلق بالتحكم في المؤسسات وفرض التبعية عليها أو العكس تحورها من ذلك التحكم، وتمتعها بحرية إدارة شؤونها، وتحديد خياراتها، والتمتع بموارد خاصة والتصرف فيها، واستخدامها بالطريقة التي تحقق أهدافها ومصالحها.

إن هذا الوصف يبين أن الأمر يتعلق في جزء كبير منه بمدى امتلاك السلطة وحجم الصلاحيات التي تحوزها تلك السلطة، في إطار العلاقة بسلطات وأهداف ومصالح المؤسسات الأخرى في المجتمع، وذلك أيضا يرتبط بحجم القوة، وحجم التأثير المتبادل بين القوى والسلطات الاجتماعية.

02* مجالات تأسيس السلطة في المجتمع:

إن الحديث عن مركزية السلطة واستقلالية المؤسسات في المجتمعات الحديثة، لا يمكن ان يكتمل دون الإشارة إلى تلك الحقيقة البارزة بخصوص السلطة عموما وهي اعتبارها ظاهرة اجتماعية منتشرة في كل الفضاء الاجتماعي بدرجات متفاوتة، بحيث يمكن الحديث عن مجالات للسلطة الاجتماعية، مثلما يمكن الحديث عن مراكز للسلطة الاجتماعية؛ وفيما يلي أبرز المجالات التي تتأسس فيها السلطة الاجتماعية:

01- المجال الأسري: ويتضمن سلطة المؤسسة في حد ذاتها، وسلطة الآباء، وكبار السن، وربما سلطة الأزواج وسلطة التقاليد والاعراف والروابط التي تتحكم في العلاقات وتحدد متطلبات الأدوار والحقوق والواجبات.

02- المجال السياسي في الفكر السياسي هناك اتجاه يرى أن ظاهرة السياسة هي ظاهرة السلطة، وهو الاتجاه الذي يرى عساف¹ انه الاتجاه الأكثر رواجاً وواقعية بين الباحثين والعلماء المعاصرين، ويركز أحد الآراء فيه على السلطة العامة التي تتولى الحكم على مستوى المجتمع، وهي تتضمن "الحق في عملية الحكم" و"القوة في عملية الحكم سواء كان لها الحق أم لا في ذلك" وأيضا "التأثير في عملية الحكم؛ والقدرة النابعة من عوامل المكانة أو النفوذ أو الثروة... وهي عوامل تحقيق المشروعية"؛ بينما الرأي الثاني يرى أن السلطة لا تقتصر على موقعها على رأس المجتمع {الدولة} بل توجد أيضا في الأشخاص والجماعات المختلفة "أسرة، عشيرة، جمعية، نقابة..."²

03- المجال الاقتصادي وهو المجال المتعلق بعمليات إنتاج وتوزيع الموارد اللازمة للحياة، وفيه تبرز السلطة كمجموعة من الحاجات والاشباع المطلوبة التي تتحكم في الأفراد والمؤسسات وتوجه نشاطها، وأهدافها، والقواعد التي تحكم عملها...

¹ - عساف، عبد المعطي محمد. مقدمة إلى علم السياسة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ص. 46

² - أنظر: المرجع نفسه، عساف، ص- ص. 46-47

04- المجال الوظيفي وهو مجال العمل والنشاط المعاصر حيث تتحكم المنظمات والمراكز التي يشغلها الأفراد فيهم، وتتحكم الإدارات والمدراء من خلال السلطة الوظيفية الإدارية الرسمية، كما يتحكم بعض الأفراد في بعض مصادر القوة بحكم منصبهم وتكوينهم وخبرتهم، ومن واقع سيطرتهم على المعلومات، وينظر إليهم كخبراء في مجالهم.

05- المجال العام: ونقصد به المجال خارج الحياة الخاصة سواء كانت أسرية أو فردية، حيث السلطة بمثابة أداة للرقابة والتحكم والتأثير على الحياة الخاصة ...، وفي هذا المجال نجد سلطة المجتمع " ممثلا في الدولة" وسلطة المجتمع "الأفراد الآخرين" سواء تعلق الأمر بسلطة الملكية أو سلطة القدوة أو المرجع ...

06- المجال الخاص: وهو المجال الخاص للفرد "الحياة الأسرية" والمجال الفردي المحض؛ حيث تبدو السلطة في هذا المجال مرتبطة في بعض الأحيان بتحكم الفرد في شؤون حياته الأسرية والفردية والسيطرة عليها، بدرجة أو بأخرى ...

03* الدولة ومركزية السلطة:

منذ ظهور الدولة، أصبحت قضايا المجتمع يتم التحكم فيها وإدارتها مركزيا عبر الدولة حتى وإن كان ذلك متباينا حسب العصور والأمكنة وحسب نوع الدولة، ودرجة قوة سلطتها، وعلاقتها بالطبقات والبنى الاجتماعية، لكن الدولة كمؤسسة كلية عموما وعبر التاريخ كانت لها ميزة على بقية مؤسسات المجتمع الأخرى، وهي تمتعها بالقوة التي مكنتها غالبا من فرض سلطانها سواء عسكريا أو سياسيا واقتصاديا حيث كانت لها فرصة التحكم بالموارد المختلفة. إن الدولة باعتبارها تنشأ حين تسيطر قوة ما في المجتمع وتفرض نظامها، إن الدولة حين تتأسس وتبسط سلطتها، تصبح تحتكر أيضا "العنف المشروع" حسب رؤية فيبر، مثلما هو الحال مع الدول الحديثة، التي انتزعت لنفسها حق التحكم في ال "الشرطة والقضاء والجيش"، وبذلك استطاعت أيضا أن تؤسس لمركزية سلطتها، ومشروعيتها كصاحبة حق في تسيير شؤون المجتمع، وضبط قواعده ومؤسسته المختلفة، وتوزيع السلطات والمزايا على تلك المؤسسات.

04* الدولة الحديثة واستقلالية المجتمعات عن سلطة الماضي مقابل مركزية فردية :

لقد ساهم نموذج الدولة الذي ظهر في الغرب منذ القرن ال 18 م تقريبا والذي انتشر الى العالم بعد ذلك في تحرير المجتمعات من سلطة التقاليد والدين، وأسس لمبدأ العقلنة والتحرر من كل المرجعيات التقليدية الدينية والقروية، مقابل الاحتكام إلى مرجعية القانون والحرية الفردية، وتأسيس الحياة السياسية على مبدأ التنافس والنقاشات التي لا تقدم اية ضمانات استنادا إلى مرجعيات تقليدية (دينية أو قروية)، ومبدأ الحياة الاجتماعية التي تركز على المصالح الخاصة والتشارك القائم على التعاقد والفردانية، التي تتمركز حول حق الأفراد في إدارة شؤونهم، ضمن مبدأ توافق الإرادات، وليس ضمن الأطر المؤسسية التقليدية، التي اعتادت عليها المجتمعات التقليدية. وقد رأى البعض أن تلك الفردانية التي خلقتها الحداثة الأوروبية، لم تستطع ان تؤسس لمعنى الحياة الاجتماعية، بقدر ما أسست للفراغ والحواء الاجتماعي¹، وأدت إلى خلل في نظام سلطة المعايير الاجتماعية وفق ما رآه دوركايم².

1 - أنظر: سلطان البدايات، ص. 20

2 - أنظر: المحاضرة الأولى من أهور الثاني

05* سلطة الدولة وسلطة المجتمع:

يرى ميشال فوكو أن السلطة والقوة ليست مركزة في مؤسسة مثل الدولة، ولا هي ملك لمجموعة أو فرد ما، بل هي تعمل على مستويات التفاعل الاجتماعي كلها وفي جميع المؤسسات الاجتماعية¹، وهو يرى ان الحداثة الغربية قد نبتت من خلال آليات سيطرة اخترقت المجتمع بأكمله، من خلال المعازل والسجون، بين القرنين 16 و 19 م لعزل المجانين والمنحرفين والمهمشين والجانحين، ثم اتخذت السلطة في أيامنا شكل مجتمع تأديبي فعلي، وصارت مؤسسات المدرسة والمصنع والمستشفى والثكنة بمثابة أمكنة تجنيد للأجسام والعقول، كما صارت العلوم الإنسانية بمثابة شعب للسلطة؛ وليس من قبيل المصادفة تقسيمها إلى أقسام، وتعتبر أقسام الطب النفسي بمثابة تأسيس لاستعادة الحالة الطبيعية في السلوك لأجل أن يكون مساعدا للسلطة، يضاف إلى ذلك ما تم تطويره لأجل فرض الرقابة على الذات، حيث يصبح الفرد في تصرفاته بمثابة حارس لنفسه، فيجعل من جسده سجنا لروحه². رغم أن رؤية فوكو تريد أن تبين إلى أي مدى تعتبر السلطة ظاهرة مبنوثة في كل أجزاء الحياة الاجتماعية؛ وبلا مركزية فإن المتفحص لتلك الرؤية يجد أنها تنتهي إلى مبدأ وحيد وهو مركزية السلطة، وارتباطها بسلطة النظام المسيطر اجتماعيا، بحيث يبدو وكأن ذلك المجال الواسع الذي تتحرك في السلطة، هو مجال مشدود من وسطه إلى مركز واحد وسلطة مركزية وحيدة، ليست بالضرورة السلطة السياسية الظاهرة ولكنها في كل الأحوال جزء من سلطة النظام المسيطر في الدولة والمجتمع، سواء عبر المؤسسات المختلفة (الإعلامية والتعليمية والأمنية ...) أو عبر المعارف والايديولوجيا الغالبة.

06* سلطة الدولة وسلطة مؤسسة الأسرة:

لقد كانت مؤسسات الاسرة والنظام القرابي هي أساس النظام الاجتماعي، وفي بدايات نشأة الدول كانت تلك المؤسسات في الكثير من الأحيان هي التي تسيطر على الدولة سواء بطريقة مباشرة من خلال سلطة الحكم (الملك والإمارة) أو عن طريق التحالفات والعلاقات الاقتصادية...، لكن الدولة في عمومها ظلت سلطة أمر واقع وقد سيطرتها محدودة المجالات فلا تبسط سلطانها على كل مجالات الحياة الخاصة بالمجال القرابي، إذ غالبا ما كان الأمر يتركز على الجانب الاقتصادي، حيث للدولة نصيب مما تنتجه الأسرة، بينما ظلت شؤون المؤسسات الاسرية تتحكم فيها المؤسسات القرابية والسلطات النابعة منها، غير أن الأمر اختلف منذ نشأة الدول الحديثة التي عملت تدريجا على الحد من تأثير سلطات تلك المؤسسات والعلاقات التي تحكمها على الحياة الاجتماعية، ثم بسطت سلطاتها على شؤون تلك المؤسسات، وأصبحت تديرها مركزيا من خلال قوانين الأسرة، ومن خلال ما تقدمه من خدمات وما تحده من ضوابط وما تفرضه من قيود على الحياة الأسرية، التي أصبحت قضية السلطات التشريعية والقضائية والتعليمية ... أكثر منها قضية أسرة، وفقدت مؤسسة الأسرة الكثير من استقلاليتها وتحكمها في شؤونها وتوجهاتها.

1 - انظر: جينر وصانن. مفاهيم اساسية في علة الاجتماع، ص - ص. 343-344.

2 - انظر: درويته، معجم العلوم الانسانية، ص. 478

*07 سلطة الدولة وسلطة المؤسسات الاقتصادية:

في أغلب الدول الحديثة يسود اعتراف باستقلال لجانب الاقتصادي عن سلطة الدولة المركزية، حتى في تلك الدول التي تملك في الدولة مؤسسات اقتصادية، لكن ما تقوم به الدول المعاصرة عموماً من خلال سن القوانين التي تنظم الحياة الاقتصادية، وما تفرضه على تلك المؤسسات من قواعد والتزامات، يُظهر ان الدولة تتحكم مركزياً في الكثير من قرارات وسلوكات تلك المؤسسات، لا يتعلق الامر فقط بقوانين الضرائب وقوانين المحاسبة والتهرب الضريبي مثلاً، أو قوانين منع الاحتكار، وقواعد التجارة والالتزامات البيئية والاجتماعية التي يتم فرضها على تلك المؤسسات، بل يتعدى الأمر ذلك إلى محاولة الدولة فرض أهدافها وخططها السياسية والأيدولوجية على تلك المؤسسات، من خلال ما تقوم به الكثير من الدول الحديثة التي تصنف على أنها لبرالية من تقييد حرية التجارة فتمنع مؤسسات معينة من التعامل مع مؤسسات ودول أخرى، أو تفرض العقوبات المالية والتجارية على المؤسسات التي تتصرف في مجال اقتصادي يخدم مصالحها، لكنه يتعارض مع بعض الأهداف السياسية التي حددتها الدولة، مثلاً لأن تلك المؤسسة تجاوزت قوانين فرض عقوبات على مؤسسات دولة أخرى، أو تعاملت مع مؤسسات دولة أخرى لا تشملها القيود لكنها تجاهلت تلك القيود في تعاملها مع مؤسسات أو دول معاقبة¹.